اليوم
الخميس 03 أكتوبر 2013 /27 ذو القعدة 1434

عيون ساهرة

حجز أزيد من 127 طن من القنب الهندي خلال ثمانية أشهر بالجزائر

تم حجز أكثر من 127 طن من القنب الهندي خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2013 وحسب المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات والادمان عليها محمد زوغار، أنه «تم حجز مجموع 127.098,875 كغ من القنب الهندي و 293.968 غرام من الكوكايين و 172.7 غرام من الهيروين خلال الثمانية أشهر الأولى من السنة الجارية على المستوى الوطني.

واستنادا إلى حصيلة اجمالية لمصالح مكافحة المخدرات (جمارك ودرك وطني والمديرية العامة للأمن الوطني) أكد ذات المسؤول، أن كمية القنب الهندي التي حجزت خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2013 «هائلة» واصفا إياها بـ «الظاهرة المقلقة» وكانت كمية القنب الهندي التي حجزت طوال سنة 2012 قد قدرت بـ157 طن.

وأوضح زوغار أن المخدرات الصلبة المحجوزة (كوكايين وهيروين) «تقتصر على غرامات»، مؤكدا أن «مجمل كمية القنب الهندي التي تمثل أكبر كمية من المخدرات المحجوزة قادمة من البلد المجاور المغرب.

ومن جهة أخرى أكد المتحدث أن الكميات المحجوزة تدل على «الجهود المعتبرة التي تبذلها المصالح الثلاثة لمكافحة هذه الظاهرة وكذا تحكمها الجيد في مكافحة هذه الظاهرة»، مشددا على «أهمية اليقظة» في تقليص العرض والطلب على المخدرات مبرزا دور كل المجتمع في مكافحة هذه الظاهرة.

وفي هذا الاطار دعا ذات المتحدث الحركة الجمعوية إلى مضاعفة الجهود إلى جانب مصالح المكافحة من خلا ل أعمال تحسيسية و وقائية لاسيما لفائدة الشباب.

وسجل المسؤول أنه تم خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2013 حجز 764.133 قرص مهلوس من مختلف العلامات من بينها 225 كبسولة و 127 قارورة و 94 علبة. واوضح أنه في إطار مكافحة المخدرات من قبل المصالح المعنية تم توقيف 12.759 شخص خلال نفس الفترة بسبب تورطهم في قضايا تتعلق بالمخدرات (حيازة ومتاجرة وتسويق) من بينهم 48 أجنبي».

كما أوضح ذات المصدر أنه خلال السداسي الأول من السنة الجارية استفاد 3.393 مدمن على المخدرات من تكفل طبي من بينهم 410 شخص تم قبولهم في المستشفى (مراكز مكافحة التسمم ومراكز وسيطة لتلقي العلاج، موضحا أنه خلال السداسي الأول من سنة 2013 عالجت العدالة 7.467 قضية وكان 8.865 رجل و 55 امرأة محل متابعات قضائية بتهمة حيازة واستهلاك المخدرات في حين تمت معالجة 1.948 قضية وتمت متابعة 3.395 رجل و 46 امرأة بتهمة المتاجرة بالمخدرات وتسويقها. وأشار المصدر الى أن الجزائر اتبعت دوما سياسات لمكافحة المتاجرة بالمخدرات والوقاية منها قصد حماية السكان من هذه الآفة، مذكرا بأنه تم إعداد سياسة وطنية ثانية لمكافحة المخدرات والادمان عليها (2015/2011) لإجراء أعمال تضاف لمختلف إجراءات المكافحة الموجودة.